٢

ان الغرض في بعض مقدمات هذا الانتشار كالامام في دفع ما انهم لما
جوزوا التعريف بجميع الاجزاء او ببعضها والخارج احتجنا الى النقض عن
الاشكالات الثلاث اما عن الاول فبان جميع الاجزاء وان كانت نفس
الماهية بالذات لا انها تمتنع التعريف بها لانها تغايرها بالاعتبار وتحقيقه
ان الاجزاء قد تتعلق بها تصورات متعددة بان يلاحظ واحدا واحدا
على التفصيل والترتيب فيكون كاسبا اي مؤثرا وقد تتعلق بها تصور واحد بان
يلاحظ المجموع من حيث هو مجموع فيكون مكتسبا اي محدودا وهذا معنى
قولهم في المحدود اجمال وفي الحد تفصيل ولا امتناع في ان يكون تصور الجميع
مترتبا على مجموع التصورات مكتسبا عنها فان قيل
انما كان مجموع التصورات مفضيا الى تصور المجموع بان كانت حاصلة في
الذهن فلا حاجة الى اثر النظر والاكتساب وان لم تكن حاصلة لم يصلح معرفا
بان تكون مطلوبا ويشتغل الكلام الى ما يحصلها وكذا الكلام في التعريف ببعض
الاجزاء او بالخارج بل في الاكتساب التصورات قلنا يجوز ان تكون الاجزاء
معلومة متفرقة في سائر المعلومات فيفتقر الى النظر لاستحضارها مجموعة
مرتبة بحيث يفضي الى تصور الماهية وهذا معنى الاكتساب وحاصله
عائد الى تحصيل الجزء الصوري للمحدود على هذا نفسه وقال في المواقف
فرجاء في قولهم مجموع التصورات يحصل تصور المجموع ان الاجزاء
اذا استحضرت مرتبة فقد حصلت فهي الماهية لا ان ثم حصول مجموع يوجب
حصول شيء اخر هو الماهية وهذا كالاجزاء الخارجية اذا حصلت في النفس
كانت نفس المركب الخارجي لا امرا يترتب عليه المركب وظاهره غير قادح لانهم
لم يدعوا ان مجموع الاجزاء امر يوجب حصوله حصول امر اخر هو الماهية بل
انه يجوز ان تكون تصورات الاجزاء امرا يوجب حصول امر اخر هو تصور المجموع
اعني تصور الماهية فان اراد نفي ذلك لا يبطلانه تفتقر له ضرورة في هذا
بل يلزم الوجدان لكن عبرة بالقياس على الوجود الخارجي لانه لما كان

على

على تصرفات العقل ولا ان يجد حتى الموجود الواحد تارة جملة وتارة شيئا
فشيئا ولم يرد في حل الاشكال على ان قال الحد مجموع الامور التي كل
واحد منها جزء والجنس فعلا في المحدود ايضا كذلك بل في بيان المغايرة
والسببية من انه يقال تلك الامور من حيث المامضة تفصيلا حد او اجمالا
محدود وهو معنى كلام مهمل واما عن الثاني فانا لا نسلم ان معرفة
الماهية يجب ان يعرف شيئا من اجزائه لجواز ان تكون الاجزاء معلومة ويفتقر
الى حضورها مجموعة مرتبة ممتازا عما عداها ويكون ذلك بالمعرف وحاصله
ان الماهية وان كانت وان كانت نفس الاجزاء بحسب الذات لا كن لا يلزم ان
يكون العلم بها هو العلم بالاجزاء بمعنى التصورات المتعلقة بها بل لابد
من ملاحظتها مجتمعة متميزة عن الاغيار والجواز ان تنفي الاجزاء مجهولة
ويعتبر المعرف تصور الماهية بوجه يمتاز عما عداها من غير احاطة بحقيقتها
بشيء من الاجزاء ولو سلم فيجوز ان يكون الجزء المعرف نفس المعرف
بالذات ويعود التغاير ان التفصيلي والاجمالي في نعم يعرف الماهية بامر
او لو تميزه ويصح التعريف بالخارج لما يجيء وبه ظهر ما يندفع ما يقال
ان جميع اجزاء الماهية نفسها فيمتنع ان يكون العلم بها علم بها وان
معرفة الشيء بسبب معرفته اي حصوله في الذهن وليس لا يحصل
شيئا من اجزائه وان علة الشيء لو تكن علة الشيء من اجزائه لجاز
حصول كل جزء وفقها لجاز حصول الكل بدونها فلم تكن علة وليعتبر ما
لهيئة الاجتماعية فانها علة لحصول المركب وليست علة لشيء
من اجزائه واما على الثالث فبانا لا نسلم ان التعريف بالخا
رج يتوقف على العلم باختصاصه بل على الاختصاص نفسه وان الذهن
ينتقل الى تصور الملزوم الى تصوره زعم الذهني وان لم يتعرض العلم باللزوم
ولو سلم فيكفي في ذلك تصور الشيء بوجه ما وتصور ما عداه اجمالا
كما في اختصاص الجسم بهذا الحيز وان كان مبنيا على امتناع كون اجتماع

Copyright © King Saud University